اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٣٧٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٧٠	١٢٨٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

هل يساهم القطاع الخاص في انشاء مشاريع البنية التحتية؟

محمد شريف ابو ميسم

ثمة سؤال يطرحه الناس دوما، مفاده (ما السبب وراء عدم قيام الدولة ببناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في المحافظات الامنة، برغم توفر الاموال؟) .. والسؤال هنا وبرغم بساطته مرتبط بحقيقة وجود الدولة –اية دولة –اذ أن توفر البنية التحتية من مبررات قيام الدولة ومن اسباب وجودها ، باعتبارها وحدة سياسية ادارية تلتزم بتقديم الخدمات الجماعية الكلية، ابتداءا بالامن والصحة والعدالة، وانتهاءا بالتعليم والمرافق الخدمية الاخرى مثل (الكهرباء، الماء، شبكات الصرف الصحى، بناء الجسور، مد الطرق، انشاء المطارات .. الخ) وهنا يكون السؤال مبررا على اعتبار ان وجود الدولة يرتكز قبل كل شيء على مفاصل البنية التحتية .. والسلطة الحالية للدولة العراقية الجديدة تسعى جاهدة من خلال تحركاتها او من خلال البرامج التي تسعى الى تحقيقها، تسعى لاثبات وجود الدولة عبر رسم الملامح النهائية لشكل الدولة الجديدة أمام تحديات كبيرة تواجهها وفي مقدمتها الوضع الامني .. بيد ان الانتقال القسري يشكل المشهد الاقتصادي الى أقصى درجات الاقتصاد غير المدعوم يعد من بين أهم تلك التحديات –والأصل أن تقوم الدولة بأنشاء المشروعات العامة التي تقدم خدمات البنية التحتية من موارد الخزينة العامة الا ان اشتراطات البنك الدولي ونادي باريس، على الحكومة العراقية بخصوص رفع الدعم عن بعض القطاعات الخدمية كجزء من مشروع الاصلاح الاقتصادي المشروط والمرتبط بقضية المديونية، جعل الامر ليس باليسير بالنسبة للحكومة العراقية، فهل تنتظر الحكومة الحالية الى حين استقرار الوضع الامني ليساهم القطاع الخاص في بناء مفاصل البنية التحتية؟ بينما يساهم موضوع تردي الخدمات في زيادة الضغط على المواطن واشاعة روح الاحباط بين الناس .. ان مساهمة القطاع الخاص في بناء مفاصل البنية التحتية يقتضى بعد الاستقرار الامني، وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط المالي والاقتصادي بما يسهم في تحقيق الاستقرار النقدي واتاحة نظام قضائي يحقق حماية الحقوق والواجبات في مثل هكذا نشاط، ففي اكثر البلدان تطورا لازال ينظر الى جميع أنشطة البنية التحتية على انها احتكارات حكومية بطبيعتها الاجتماعية، وان الاستثمارات المستخدمة فيها تتصف بالثبات وطول الاجل، وخشية المستثمرين من تدخل الحكومة لصالح المستهلكين، وكذلك خشية المستهلكين من استغلال الشركات الخاصة لهم في رفع الاسعار .. لقد اختلفت درجة مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية من دولة الى أخرى وتعددت طرق تمويل هذه المشروعات وتنوعت ما بين قيام القطاع الخاص بانشائها منذ البداية، فأقيمت مشاريع السكك الحديد في بعض البلدان على يد القطاع الخاص في القرن التاسع عشر، كما في الولايات المتحدة الامريكية، بينما تولتها الدولة في المملكة المتحدة حتى تمت خصخصتها في العام ١٩٩٥، أو كانت مشاركة بين الدولة والقطاع الخاص مثلما حدث في مصر قبل التأميم في عام ١٩٥٦، بينما تقوم شركات القطاع الخاص مقام الدولة في قطاع الكهرباء في دول مثل بلجيكا، الارجنتين، الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة وتشيلي .. وهنا ينبغي التذكير ان الدعم المقدم والمساحة المنوحة للقطاع الخاص في التجارب العالمية، للمشاركة في مشاريع البنية التحتية جاءا بهدف تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي جراء ماتعانيه المؤسسات الحكومية من أداء ضعيف، وارتفاع نسبة الفاقد من المنتجات، وسوء الصيانة ورداءة الخدمة المقدمة، وعدم التجاوب مع احتياجات المنتفعين مع غياب المنافسة وسوءتخصيص الاستثمارات ولذلك لاقت الاتجاهات المطالبة بمشاركة القطاع الخاص استجابات كبيرة .. بيد ان الامر مختلف في الواقع الحالي الذي نعيشه، اذ يحرم المستهلك من الخدمات بانتظار مجيء المستثمر ليقدم تلك الخدمات اليه .. والى حين مجيء ذلك المستثمر فان الخدمات الحكومية في بعض القطاعات ستبقى –على ما يبدو –متردية، يقابلها ارتفاع في أسعار المباع من الخدمات المماثلة، حيث وصل سعر (الامبير) الذي يبيعه أصحاب المولدات الاهلية الى ستة عشر ألف دينار .. وهذا مايتجاوز بكثير، سعر بيع الوحدة من هذه الخدمة في أسواق الدول الصناعية المتقدمة –يذكر ان البنك الدولي ونادي باريس اشترطا على الحكومة العراقية أن يكون سعر بيع الوحدة الكهربائية المستهلكة من قبل المستهلك العراقي، بما يعادل سعر بيع تلك الوحدة الكهربائية في البلدان الصناعية الكبرى ومثيلاتها من الدول المتقدمة –، فيكون أصحاب المولدات قد ساهموا وبشكل كبير في التأسيس لما يريده البنك الدولي ونادي باريس، فالمستهلك الذي يشتري الخدمة الرديئة ولساعات محددة بستة عشر ألف دينار سيكون ممتنا وهو يشتري الخدمة الجيدة وعلى مدار الساعة باقل من نصف السعر.

في الهم الاقتصادي

نقدات في ساحة البورصة

(٢-٧)

حسام الساموك

في عودة الى ساحة البورصة العراقية- والعود أحمد- طالعتنا اشكالية زيادة جلسات السوق الاسبوعية الى ثلاث جلسات مما يوحي لمن يرتاد السوق لأول مرة أن السوق يغص بالنشاط وأن تداولاته(على سن ورمح) تشهد نشاطا مكُثفا واقبالا منقطع النظير وتصاعدا في الأسعار حمل الآدارة أن تنصف (المرابين) من احتكار من تبقى من فتافيت المستثمرين الذين ذاقوا الأمرين من تقلبات السوق التي لايمكن أن تكون اعتباطية أو تعبر عن أبسط القواعد العادلة لمبدأ العرض والطلب. هذا الآجراء الذي أقل ما يقال عنه أنه يتعارض مع واقع مايجري في السوق من انكماش واضح في التداول وتدن بكل أسعار الأسهم باستثناء سهم مصرف الشمال حصرا لأن أصحابه يقومون علنا بشراء أسهمه، فان ثمة ملاحظات نعتقد من الضرورة أن تقف عندها ادارة السوق وهيئة الأوراق المالية معا،خاصة أن ممثلين لأجهزة حكومية عليا اكدوا في ندوات واجتماعات تداولية معلنة عن ملاحظات شتى حول آليات العمل ضمن السوق.

فعلى سبيل المثال لا الحصر كنا قد تطرقنا الى تجاوز ادارة السوق لآليات سوق بغداد السابق،باعتبارها آليات مستهلكة ولا يجدر اعتمادها لكننا مع ذلك نجد أن بعض بقايا السوق السابق اعتمدت بانتقائية مثل اعتبار شركات الوساطة التي كانت تعمل في ذلك السوق الشركات الوحيدة المسموح لها بمزاولة أعمالها ،ومع تقبلنا لهذا الآجراء نجد أن السوق يصر على تجاوز حق يفترض -بل يجب-أن يعتمد وهو اولوية ضخ دماء جديدة من شركات الوساطة داخل السوق الى جانب الشركات القديمة، وذلك لتجاوز أي احتكار- حاصل هو عمليا-قد يقود الى شتى أنماط الفساد.لذلك تجد السوق لايسمح مطلقا باضافة أي رقم جديد للشركات الخمسين التي ورثت مشروعيتها من السوق السابق الملغى وغير المعترف بجدارته رغم وفاة بعض اصحاب تلك الشركات وترك آخرين منهم للعمل بل ان أحدهم اصبح وزيرا لكن الشركات تلك يتم تناقلها بالباطن وبشكل مرفوض عرفا وقانونا، هذه المعلومة تدركها كل الأطراف ونتحدى كل من يحاول المغالطة لتبرير أي وسيلة في تبرير مشروعيتها، بل ان بعض الأشخاص يمتلك وبشكل غير قانوني أكثر من شركة واحدة مما يعدخرقا فاضحا لأبسط أوليات سلامة الأداء في اسواق المال في العراق والمنطقة والعالم على السواء وما زلنا نحتفظ بأسماء المعنيين بالموضوع متمنين أن تلتفت الأجهزة المعنية ولو للحظات لمثل تلك التجاوزات المتواصلة.

ومع كل ذلك فاننا نواصل السعي لكي نعيد تداولاتنا بروح المناقشات المسؤولة والصريحة والبناءة بما يخدم اقتصادنا.ويعيد له العافية التي نتمناها،اذ لايمكن أن يتعافى اقتصاد وتنمو تداولات دونما آليات آمنة وانسيابية تعبر عن الصدقية والموثوقية والنزاهة متمنين أن تجمع كل الحشد الذي تضمه ساحات التجاذب في حركة السوق القائمة.

> وهع كل ذلك فاننا نواصل السعي لكي نعيد تداولاتنا بروح المناقشات المسؤولة والصريحة والبنّاءة بما يخدم اقتصادنا.ويعيد له العافية التي نتمناها

نشر إعلان

رقم المناقصة	المـــواد	تاريخ الغلق
10م /س ع ر-2007/3	تجهيز اكياس ورقية سمراء لتعبئة السمنت بكمية (1000000) كيس	2007/8/14
20م/ س ع ر-2007/3	تجهيز اكياس بلاستيكية (بولي بروبلين) لتعبئة السمنت بكمية (1000000) كيس	2007/8/14

يعلن معمل سمنت القائم احد تشكيلات الشركة العامة للسمنت العراقية / وزارة الصناعة والمعادن عن حاجته للمناقصة اعلاه فعلى الراغبين بالمشاركة في المناقصة اعلاه الحصول على الشروط المطلوبة من معمل سمنت القائم /الدائرة التجارية الواقع في قضاء القائم لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) فقط خمسة وعشرون الف دينار غير قابل للرد علماً بان موعد الغلق سيكون الساعة الثانية عشرة بعد الظهر ليوم (الثلاثاء) الموافق (٢٠٠٧/٨/١٤) وسيعتبر العطاء غير مستوف للشروط ما لم يوثق بما يلي:

١- ان يكون المشارك حاصلاً على هوية تسجيل اتحاد الناقلين العراقيين نافذة وان يكون معروفاً عنوانه وهاتفه داخل العراق.
٢- يلتزم المشارك بالمناقصة بتقديم صك مصدق بنسبة ٣٪ من قيمة العطاء او خطاب ضمان مرفق مع العرض.
٣- تقديم كتاب عدم ممانعة من دخول المناقصات من الهيئة العامة للضرائب.
٤- يرفق وصل شراء المناقصة نسخة أصلية مع العرض.
٥- المعمل غير ملزم بقبول أوطأ العطاءات.
٦- سوف يهمل العطاء غير المستوفي لأي شرط من الشروط العامة للمناقصة.

مع التقدير

مع تحيات
الشركة العامة للسمنت العراقية
معمل سمنت القائم

اعلانات

اعلان / وزارة الموارد المائية
المديرية العامة لتشغيل وصيانة مشاريع الري / بغداد-الكرادة-
ساحة الفتح-قرب المسرح الوطني
المناقصة رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧
م / (انشاء ناظمي انهر البصرة / العشار والخندق / البصرة

حيث يتضمن العمل انشاء نواظم عدد /٢ وهي ناظم العشار وناظم الخندق في محافظة البصرة والغرض من انشائهما هو لغرض السيطرة على حركة المد والجزر للمياه والسيطرة عليها ووضع حد لتلوث المياه في هذه الانهر كما يشمل العمل اعمالاً كونكريتية لجسم النواظم ونصب البوابات وعمل تكسيات حجرية وتبليط مقتربات الطرق للنواظم مع انشاء بنايتين لادارة تشغيل النواظم)

١- تدعو هذه المديرية المناقصين والمصنفين الدرجة الاولى لاعمال الهندسة المدنية لتقديم عطاءاتهم للمناقصة اعلاه.
٢- يمكن الحصول على مستندات المناقصة من القسم القانوني في المديرية لقاء مبلغ (٥٠٠٠٠ خمسين الف دينار) غير قابل للرد.
٣- يرفق مع العطاء كفالة مصرفية او صك مصدق بمبلغ (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مائة مليون دينار مقدم باسم صاحب العطاء صادر من احد المصارف الموجودة في مركز المحافظة وفي حالة عدم تقديم الكفالة المذكورة يهمل العطاء.
٤- يتم تقديم العطاءات بظرفين مغلقين احدهما مرفق فيه صك مصدق او خطاب ضمان نافذ لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر، مع هوية تصنيف المقاولين، واعمال مماثلة مع وصل الشراء مع تأييد براءة ذمة من ضريبة الدخل والثاني مرفق فيه جدول الكميات المسعر يوضع داخل صندوق ايداع العطاءات لدى القسم القانوني في او قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاحد الموافق ٢٠٠٧,/٨/٥
٥- على الشركة تقديم عقد وشهادة التأسيس ومنهاج تقدم العمل علماً بان العمل خاضع للشروط العامة لاعمال الهندسة المدنية وتكون طريقة الدفع بموجب تلك الشروط وان اسعار العطاءات المقدمة تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض.
٦- على المقاول تقديم مؤهلات الجهاز الفني فيها والاختصاصيين المتفرغين وغير المتفرغين العاملين لديه.
٧- يكون تاريخ انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٠٧/٧/٢٥
٨- المديرية غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات سعرا ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

موقع الوزارة على الانترنت: www.iraqi-mowr.org
البريد الالكتروني: waterresm - info@iraqi-mwr.org
in@yahoo.com
البريد الالكتروني للمديرية:
computer-dpt@yahoo.com
هاتف مكتب المفتش العام: ٧٧٢٣٤٤٧
هاتف مكتب الاعلام والعلاقات: ٧٢٧٠١٤٩

المدير العام

إعلان مناقصة

تعلن وزارة الصحة عن مناقصة عمل صيانة ابواب مدخل الوزارة وتركيب زجاج مضلل للمدخل الرئيس لجناح مكتب السيد الوزير وابراج حديدية لنصب كاشفات ضوئية.
فعلى الراغبين بالمشاركة الحضور الى مقر الوزارة للحصول على الشروط المطلوبة في الطابق الرابع (القسم المالي) لقاء مبلغ (١٥٠٠٠) خمسة عشر الف دينار غير قابلٍ للرد ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان علماً ان آخر موعد لتسليم العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي ليوم المصادف الثلاثاء ٢٠٠٧/٧/٢٤م.